تونس في : 25 جويلية 2018

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الإجتماعية.

نص السؤال:

أثار موضوع إنشاء "دار التونسيين بجنيف" وتعيين مدير معروف بإنتمائه الحزبي جدلا كبير لدى الجالية التونسية بسويسرا حول الأعباء المالية لهذا القرار وإنفراد الوزير بتعينه مديرا لا يحظى ولو بقدر ضئيل من التوافق حول شخصه.

فما هي أسباب هذا القرار الإنفرادي والمتسرع؟

وهل تقدّر الوزارة الأعباء المالية المرتفعة في ظل معاناة فئات واسعة من المعوزين وذوي الإعاقة والوضعيات الهشة من الإهمال وقلة الموارد؟

الرجاء مدنا بتقرير دقيق حول الأعباء المالية السنوية لإحداث هذه الدار.

مع الشكر

النائبة
ريم الثايري
تيار المحبة

رمز الإدارة 1787

2018 أوت 10

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير

وزارة الشؤون الاجتماعية
كتابة الديوان
عدد الوارد 3390
بتاريخ 10 أوت 2018

وزير الشؤون الاجتماعية
الى
السيد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم
(السيد رئيس الديوان)

الموضوع : حول تدخل النائبة المحترمة السيدة ريم الثايري.

المرجع : مراسلتكم عدد 1502 بتاريخ 30 جويلية 2018.

قد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بتدخل النائبة المحترمة السيدة ريم الثايري ، الذي "تطرقت فيه إلى موضوع إنشاء دار التونسيين بجنيف وتعيين مدير معروف بانتمائه الحزبي والذي أثار جدلا كبيرا لدى الجالية التونسية بسويسرا حول الأعباء المالية لهذا القرار وانفراد الوزير بتعيينه مديرا وهو لا يحظى ولو بقدر ضئيل من التوافق حول شخصه .

فماهي أسباب هذا القرار الانفرادي والمتسرع؟

وهل تقدّر الوزارة الأعباء المالية المرتفعة في ظلّ معاناة فئات واسعة من المعوزين وذوي الإعاقة والوضعيات الهشّة من إهمال وقلّة الموارد؟"

و تبعا لذلك ، أتشرف بإفادتكم أنّ المراكز الاجتماعية والثقافية "الدار التونسي" هي فضاءات راجعة بالنظر لديوان التونسيين بالخارج يتم بعثها إذا توفرت بعض الشروط الموضوعية أهمها عدد أفراد الجالية ، جمعيات التونسيين بالمنطقة المعنية ،الرغبة في القيام بأنشطة لفائدة الجالية مع توفر الإمكانيات المادية لذلك هذا إلى جانب العنصر النوعي الذي يخص الجالية وبالخصوص توفر عدد هام من الكفاءات ونساء و رجال الأعمال والمبدعات والمبدعين ...ويبلغ عددها حاليا 11 مركزا .

أما بخصوص المركز الاجتماعي والثقافي دار التونسي بجينيف فقد كان مطلبا من الجالية والكفاءات التونسية بسويسرا وعديد النشطاء بالمجتمع المدني بجنيف وجاءت الموافقة على إحداث "دار التونسي" بجينيف في إطار التفاعل الايجابي مع هذه الطلبات وفي إطار الحرص على تقريب الإدارة من التونسيين المقيمين بالخارج، وتجسيما لرؤية الوزارة في هذا المجال حتى تمثل هذه الفضاءات نقطة إشعاع على المحيط العام ككل وعامل التقاء بين أفراد الجالية التونسية بالمهجر والجمعيات والكفاءات والطلبة والمبدعين وغيرهم وخاصة الأجيال الناشئة بما يضمن تواصلها مع الوطن ويخدم الأهداف التنموية الوطنية والجهوية والمحلية.

كما يمكن أن يكون الفضاء المناسب للتعريف بالمخزون الحضاري والثقافي الوطني لدى التونسيين بالخارج و أصدقاء تونس في مجتمعات بلد الإقامة عموما.

هذا بالإضافة إلى أنها تمثل الفضاء الأنسب لتجسيم المقاربة التشاركية في العمل وتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة على غرار تعليم اللغة العربية وبعث النوادي و ورشات متعددة الاختصاصات (مسرح، موسيقى، إعلامية، سينما...) وعقد اللقاءات والاجتماعات والأمسيات الثقافية والترفيهية.

علما وان إحداث هذا المركز الاجتماعي والثقافي كان بالتنسيق المتواصل مع سعادة سفير الجمهورية التونسية ببارن من حيث اختيار العروض و وظيفية المقرات و إمكانيات التنقل إليها (Accessibilité) و قد تم الاختيار على المقر الكائن بـ **CH-125 Chêne-Bourg ,Rue de Genève** والذي يمسح حوالي 122 م م، بمبلغ كراء شهري قدره 2800 فرنك سويسري أي ما يقارب 92736 دينار سنويا ما فيها التسبقة على بعض المصاريف القارة،مع الإشارة إلى أن تهيئة الفضاء و تجهيز ه كان بمبادرة من مدير المركز وبعض التونسيين المقيمين بجينيف، أما الكلفة المالية فهي اقل كلفة من عديد المراكز الأخرى مثل باريس و قرونوبل و نيس و منتريال.

أما تسمية المشرفين على هاته المراكز فإمّا أن يكونوا من بين الملحقين الاجتماعيين الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة في الإدارة والتسيير و التجربة في مجال العمل الجمعياتي والمنظمات ، أو من بين أفراد الجالية ببلد الإقامة ممن تتوفر لديهم التجربة في العمل الجمعياتي والمستوى الدراسي المطلوب والإشعاع والتواصل الإيجابي مع الجميع إضافة إلى الحياد في التعامل مع الآخرين والقدرة على تشريك مختلف المتدخلين ضمن هذه الفضاءات بالإضافة إلى خلو ملفه من كل الموانع.

علما وأنّ المديرين المعينين أو المشرفين من بين أفراد الجالية يعملون تحت الإشراف المباشر للملحق الاجتماعي ورئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية إضافة إلى ديوان التونسيين بالخارج ويقع تعيينهم بمقتضى عقود طبقا للاتفاقية المبرمة بين وزارتي الشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج في 24 جوان 2016 وذلك بصفة عون محلي.

أما بخصوص تعيين مدير دار التونسي بجينيف فقد جاء بناء على الرغبة في تشريك أبناء تونس المقيمين بالخارج في تسيير المرفق العام من جهة ،واختيار شخص له من الكفاءة والخبرة والتجربة في العمل الاجتماعي والجمعياتي ويشهد له بالكفاءة والقدرة على التواصل مع الآخرين، إضافة إلى علاقاته الوطيدة بالمجتمع المدني السويسري و بعديد المسؤولين ببلدية جنيف، وهو ما من شأنه أن يضمن شروط وممهدات نجاح هذا الفضاء وتحقيق النتائج المنتظرة منه وديمومته من جهة أخرى وهذا ما لمسناه عند تدشين هذا الفضاء يوم الخميس 7 جوان 2018 بحضور سعادة سفير الجمهورية التونسية ببارن و المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى بعثة الأمم المتحدة بجينيف و عدد من الشخصيات الوطنية وممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية و عدد هام من أبناء الجالية وجمعيات التونسيين بالخارج بجنيف وقد عبر اغلب الحاضرين عن ثقتهم في المدير الذي تم تعيينه، وقد تم التأكيد خلال هذه المناسبة على ضرورة تشريك كل الإطراف والانفتاح على كل الكفاءات والجمعيات والفئات من خلال مقاربة تشاركية على مستوى البرمجة والانجاز والمتابعة مع ضرورة المحافظة على حياد الإدارة والنأي بهذا الفضاء عن كل توظيف سياسي مهما كان مأتاه.

كما أن عمل مدير المركز سيكون محل متابعة وتقييم من طرف ديوان التونسيين بالخارج وسيكون التعامل معه على هذا الأساس و بالتالي فان عملية تعيين مدير المركز كانت بعيدة كل البعد عن المحاباة وكانت مبنية على معطيات موضوعية، إضافة إلى ذلك فان الإداريين داخل تونس وخارجها يخضعون في تعيينهم ومراقبتهم وتقييم أدائهم للسلطة التقديرية للإدارة ولا يمكن تعيينهم بالانتخاب مثلما طالب البعض.

والسلام

رئيس ديوان

وزير الشؤون الاجتماعية بالنيابة

الإمضاء: عبد الرؤوف الجمل

نسخة للإعلام، تحال الى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.